Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. special, 404-411, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb20261009

Trends of Foreign Direct Investment in Iraq in Light of Customs and Investment Reforms (2004–2024)

Reem Sh. Ketab [*1], Ahmed T. Abd ALgabar [2], Osama M. Saheb[3]
[1,2,3]College of Business Economics, University of Nahrain, Baghdad, Iraq
rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq , ahmed.tahaa.25@nahrainuniv.edu.iq,
OsamaMohammedsahib@gmail.com

Article information:
Published: 25–10– 2026

Corresponding author:
Reem Sh. Ketab
rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study aims to analyze the trends of foreign direct investment (FDI) in Iraq in light of customs and investment reforms during the period (2004–2025), as key determinants of improving the investment climate. The importance of the research lies in assessing the actual impact of customs and legislative reforms on the volume and quality of FDI inflows over a long time horizon. The research problem stems from the unclear ability of these reforms, despite their multiplicity, to generate sustainable investment transformation and diversify investment structures away from the oil sector. The study is based on the hypothesis that gradual customs transformation—particularly in its modernization and digitalization phase—positively influences FDI trends, although this impact remains partial due to persistent institutional and legislative challenges. The research adopts a quantitative analytical approach by examining trends in FDI inflows, customs revenues, and foreign trade volumes, and by comparing average indicators across three economic stages to measure the impact of customs and investment reforms on.

Keywords: Customs Reforms, Investment Environment Reform, Foreign Direct Investment (FDI), Iraq, Quantitative Analysis.

Conclusions:

1. The analysis demonstrated that the impact of customs reforms on attracting foreign direct investment (FDI) was not independent; rather, it was linked to the extent to which these reforms were integrated with economic stability and institutional reforms. This indicates that improving the investment climate requires the adoption of an integrated package of policies rather than relying solely on legislative reforms.
2. Fluctuations in Net Foreign Direct Investment: Data for the period 2004–2024 revealed significant fluctuations in foreign direct investment flows, reflecting their sensitivity to economic, political, and security factors, as well as the absence of long-term stability capable of attracting investors (Central Bank of Iraq, 2024).
3. Concentration of Investment in Limited Sectors: Most foreign investment was concentrated in the oil and energy sectors, while investment in manufacturing, agriculture, and services remained limited. This reflects the lack of economic diversification despite the existence of supportive legislation (UNCTAD, 2020).
4. The Partial Impact of Laws and Reforms: Investment laws and customs reforms, such as Investment Law No. 13 of 2006 and the ASYCUDA system, contributed to attracting foreign investment to some extent. However, they failed to achieve their full potential due to weak institutional implementation, insufficient legal protection, and overlapping responsibilities among regulatory authorities (World Bank, 2022; IMF, 2021).

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع، العدد الخاص، الصفحات 404- 411

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ظل الإصلاحات الجمركية والاستثمارية للفترة(2004-2024)

ريم شاكر كتاب [1*]، احمد طه عبد الجبار [2] ، أسامة محمد صاحب[3]
[1،2،3] كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq , ahmed.tahaa.25@nahrainuniv.edu.iq,
OsamaMohammedsahib@gmail.com

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 2026 –10–25

المؤلف المراسل:
ريم شاكر كتاب
rymalkhaldy528@nahrainuniv.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ظل الإصلاحات الجمركية والاستثمارية خلال المدة (2004–2024)، بوصفها من أهم المحددات المؤثرة في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنويع الاقتصادي. واعتمد البحث تقسيم المدة الزمنية إلى أربع مراحل اقتصادية تعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والمؤسسية ومستويات الإصلاح. اتسمت المرحلة الأولى (2004–2010) بمرحلة التأسيس التشريعي، إذ صدرت القوانين الاستثمارية الأولى، إلا أن ضعف البيئة المؤسسية والتحديات الأمنية حدّا من قدرة هذه التشريعات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المرحلة الثانية (2011–2014) فقد شهدت تحسناً نسبياً في تدفقات الاستثمار نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الاستقرار الاقتصادي، قبل أن تتعرض لانتكاسة بسبب التحديات الأمنية والانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتميزت المرحلة الثالثة (2015–2020) ببدء التعافي التدريجي، مدعوماً بالإصلاحات الجمركية والتوسع في تطبيق الأنظمة الإلكترونية، ولاسيما نظام الأسيكودا (ASYCUDA)، الأمر الذي أسهم في تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية وتعزيز ثقة المستثمرين بصورة تدريجية. في حين شهدت المرحلة الرابعة (2021–2024) تطوراً ملحوظاً في البيئة الاستثمارية نتيجة استمرار الإصلاحات المؤسسية والرقمية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات أكثر تنوعاً، مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة والعقارات، مع استمرار الحاجة إلى معالجة التحديات المرتبطة بالتنفيذ المؤسسي واستقرار البيئة التشريعية. وتوصل البحث إلى أن أثر الإصلاحات الجمركية والاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان إيجابياً، إلا أن فاعليته بقيت مرتبطة بمدى تكاملها مع الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية، بما يضمن توفير بيئة استثمارية مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الجمركية، الإصلاحات الاستثمارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، البيئة الاستثمارية، العراق، التنويع الاقتصادي.

المقدمة:

1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تذبذب صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال (2004–2024) رغم وجود قوانين استثمارية وإصلاحات جمركية، ما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية هذه الإصلاحات في جذب الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال:

أ- تزويد صانعي القرار برؤية علمية حول فعالية السياسات الاستثمارية.
ب- دعم تطوير بيئة استثمارية أكثر جذبًا للأجانب.
ت- المساهمة في فهم العلاقة بين الإصلاحات القانونية وجذب الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

3. أهداف البحث:

أ- تحليل اتجاهات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
ب- تقييم أثر القوانين الاستثمارية والإصلاحات الجمركية على جذب الاستثمار.
ج-تحديد العوامل التي أعاقت استفادة العراق الكاملة من هذه الإصلاحات.

د- تحليل العلاقة بين الإصلاحات الجمركية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2004–2024)، من خلال بيان مدى إسهام تطوير الإجراءات الجمركية والرقمنة وتحديث التشريعات في تحسين البيئة الاستثمارية، وتحديد حدود تأثير هذه الإصلاحات في ظل العوامل المؤسسية والاقتصادية والأمنية المؤثرة في جذب الاستثمار.

4.الفرضيات:

"على الرغم من وجود قوانين استثمارية وإصلاحات جمركية، إلا أن ضعف التنفيذ المؤسسي وعدم الاستقرار السياسي والأمني ونقص الحماية القانونية حال دون استفادة العراق الكاملة من هذه الإصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر."

5. الحدود الزمانية والمكانية:

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية بالعراق .

الحدود الزمانية: المدة (2004–2024)، كونها اشتملت على قوانين استثمارية واصلاحات جمركية كافية للدراسة.

6.أسلوب البحث:

يعتمد البحث على:

أ- المنهج الوصفي التحليلي لفهم الاتجاهات والأنماط الاستثمارية.

ب- التحليل الكمي لتقييم أثر القوانين والإصلاحات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر والإصلاحات الجمركية في العراق

يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد في الاقتصادات النامية، لاسيما تلك التي تسعى إلى الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع قائم على الإنتاج. وفي هذا السياق، برزت أهمية بناء إطار تشريعي ومؤسسي قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة أعمال مستقرة ومحفزة.

وقد شهد العراق بعد عام 2003، تحولات جوهرية في بنيته الاقتصادية والتشريعية، تمثلت في تبني مجموعة من القوانين الاستثمارية التي هدفت إلى تنظيم النشاط الاستثماري وتقديم الحوافز للمستثمرين، إلى جانب تنفيذ إصلاحات جمركية استهدفت تحسين كفاءة التجارة الخارجية وتسهيل حركة السلع عبر المنافذ الحدودية. وتأتي هذه الإصلاحات في إطار سعي الدولة إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقديم عرض مفاهيمي وتحليلي لطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض أهم القوانين الاستثمارية والإصلاحات الجمركية التي تم تبنيها في العراق خلال الفترة (2004–2024)، بما يمهّد لفهم العلاقة بين الإطار التشريعي وتطور النشاط الاستثماري.

أولاً- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment - FDI) أحد أهم أدوات التمويل الدولي، ويُقصد به انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بهدف إنشاء أو توسيع نشاط اقتصادي مع وجود درجة من السيطرة أو التأثير الإداري على المشروع المستثمر فيه (UNCTAD, 2023).

وتشير تعريفات المؤسسات الدولية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على مجرد تدفق مالي، بل يتضمن حزمة متكاملة من الموارد تشمل التكنولوجيا، والخبرة الإدارية، والمعرفة التنظيمية، الأمر الذي يجعله أداة فعالة في نقل المعرفة وتحفيز النمو الاقتصادي (World Bank, 2022).

كما يُعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر" بأنه استثمار طويل الأجل يعكس علاقة دائمة بين المستثمر الأجنبي والمنشأة المقيمة في الاقتصاد المضيف، ويهدف إلى تحقيق عائد اقتصادي مستقر مع درجة من النفوذ في الإدارة" (IMF, 2021).

وفي السياق العراقي، يُنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أداة استراتيجية لإعادة الإعمار بعد عام 2003، وتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، إلا أن فعاليته بقيت مرتبطة بمدى تطور البيئة المؤسسية والتشريعية.

ثانيا – القوانين الاستثمارية في العراق (2004–2024)

شهد العراق بعد عام 2003 تحولاً جوهرياً في الإطار القانوني المنظم للاستثمار، إذ سعت الحكومة إلى تهيئة بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية من خلال إصدار تشريعات حديثة. ويُعد قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 الركيزة الأساسية لهذا التوجه، حيث نصّ على" منح مزايا متعددة للمستثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وضمان تحويل الأرباح، وحماية رأس المال من المصادرة " (الهيئة الوطنية للاستثمار، 2016). كما تم تعديل هذا القانون بموجب القانون رقم (2) لسنة 2010 لتعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع نطاق الاستثمار ليشمل قطاعات جديدة، مع التركيز على تسهيل إجراءات منح الإجازات الاستثمارية (مجلس النواب العراقي، 2010). وفي سياق الإصلاح المؤسسي، بالإضافة ال قوانين وتعديلات على قوانين قائمة لم تطبق(*) وتم إنشاء الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات الاستثمارية في المحافظات، بهدف تقليل البيروقراطية وتحسين كفاءة إدارة المشاريع الاستثمارية (البنك الدولي، 2018). ورغم هذه الجهود، لا تزال بيئة الاستثمار في العراق تواجه تحديات تتعلق بالاستقرار التشريعي، وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، ومحدودية البنية التحتية، مما يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD, 2022).

على الرغم من التطور النسبي الذي شهده الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في العراق منذ إصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته، فإن النتائج الفعلية تشير إلى وجود فجوة واضحة بين التشريع والتطبيق. فقد وفرت القوانين حوافز

مهمة للمستثمرين، كالإعفاءات الضريبية والجمركية وضمان تحويل الأرباح، إلا أن ضعف البيئة المؤسسية، وتعدد الجهات الإدارية، وطول الإجراءات، وعدم استقرار القرارات التنفيذية، حدّت من قدرة هذه التشريعات على تحقيق أهدافها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن تكرار تعديل بعض القوانين دون استكمال تنفيذها أو إصدار التعليمات التنفيذية اللازمة أدى إلى انخفاض فاعلية الإصلاحات التشريعية، الأمر الذي يؤكد أن نجاح السياسة الاستثمارية لا يعتمد على جودة النصوص القانونية فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بكفاءة المؤسسات، واستقرار البيئة السياسية والاقتصادية، وفعالية الأجهزة التنفيذية في تطبيق تلك التشريعات.

ثالثاً ـ الإصلاحات الجمركية في العراق (2004–2024)

بالتوازي مع القوانين الاستثمارية، تبنّى العراق سلسلة من الإصلاحات الجمركية بهدف تحسين كفاءة التجارة الخارجية وتعزيز الإيرادات غير النفطية. ففي المرحلة الأولى (2004–2010)، تم اعتماد نظام التعرفة الجمركية المؤقتة بنسبة منخفضة (5%) لتشجيع الانفتاح التجاري بعد سنوات من العزلة الاقتصادية (وزارة المالية العراقية، 2008). لاحقاً، ومع تزايد الحاجة إلى تنظيم الواردات، تم تفعيل قانون التعرفة الجمركية رقم (22) لسنة 2010، والذي دخل حيّز التنفيذ تدريجياً اعتباراً من عام 2015، بهدف حماية الإنتاج المحلي وتنظيم هيكل الرسوم الجمركية (الهيئة العامة للجمارك، 2017). وفي إطار التحول الرقمي، شرع العراق بتطبيق نظام الأسيكودا (ASYCUDA) بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث ساهم هذا النظام في أتمتة الإجراءات الجمركية وتقليل الفساد وتحسين الشفافية وتسريع التخليص الجمركي (UNCTAD, 2021). كما ركزت الإصلاحات الحديثة (2018–2024) على تبسيط الإجراءات، وتوحيد المنافذ الحدودية، وتعزيز الرقابة الإلكترونية، إلا أن التحديات ما زالت قائمة، خاصة فيما يتعلق بازدواجية الإجراءات وضعف البنية التحتية في بعض المنافذ الحدودية (ريم شاكر، 2025)

المبحث الثاني تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ظل القوانين الاستثمارية والإصلاحات الجمركية (2004–2024)

أولا – تحليل بيانات الاستثمارات الاجنبي المباشر خلال الفترة (2004–2024)

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المؤشرات الرئيسة لقياس كفاءة البيئة الاقتصادية ومدى قدرتها على جذب رؤوس الأموال الخارجية، لاسيما في الاقتصادات الريعية التي تسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، كما هو الحال في العراق. ومنذ عام 2003، شهد العراق تحولات جوهرية في بنيته التشريعية والمؤسسية، تمثلت بإصدار مجموعة من القوانين الاستثمارية، وفي مقدمتها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته، إلى جانب تبني حزمة من الإصلاحات الجمركية التي هدفت إلى تنظيم التجارة الخارجية وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحسين بيئة الأعمال.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن تأثير تلك القوانين والإصلاحات لم يكن ثابتًا عبر الزمن، بل تأثر بجملة من العوامل الاقتصادية والأمنية والمؤسسية، مما انعكس بشكل مباشر على اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تحليل البيانات الفعلية للاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2004–2024) للكشف عن مدى فاعلية هذه السياسات، وتحديد ما إذا كانت قد أسهمت في خلق بيئة جاذبة للاستثمار أم أن تأثيرها ظل محدودًا بفعل تحديات التطبيق.

الجدول (1) يبين تحليل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للفترة من (2004 -2024) (مليون دولار)

السنوات	الندفق (مليون دولار)	التغير السنوي	المرحلة الزمنية	المؤشرات المؤثرة
2004	300	-	مرحلة التاسيس التشريعي	صدور قانون الاستثمار 2006
2005	515	%71.7	-	-
2006	78	%84.9-	-	--
2007	485	521.8	-	-
2008	1.882	288.0	-	تطبيق التعريفة الجمركية
2009	1.370	27.2-	-	-
2010	1.271	7.2-		تعديل قانون الاستثمار
2011	1.716	35.0	التحسن النسبي	تحسن الاستقرار الاقتصادي
2012	1.928	12.4	-	-
2013	2.910	50.9	-	-
2014	1.027	64.7-	-	-
2015	4.540-	542.1-	صدمة اقتصادية	انهيار أسعار النفط، الحرب على داعش
2016	3.168-	30.2-	-	-
2017	6.215	296.2	-	عودة ثقة المستثمرين
2018	6.560	5.6	التعافي الرقمي	تطبيق نظام اسيكودا
2019	5,073	22.7-	-	-
2020	3.269	35.6-	-	-

2021	3.044	-6.9	الاستقرار والتوزيع	-
2022	2.747	-9.8	-	-
2023	5.649	105.6	-	-
2024	8.09	43.2	-	استقرار الإصلاحات الرقمية

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد متفرقة للفترة (2004–2024)، بغداد. اعداد متفرقة للفترة (2004–2024)، بغداد. (تمت معالجة البيانات وتحليلها من قبل الباحث).

وبناءً عليه، يستند هذا التحليل إلى بيانات مستمدة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، حيث يتم تتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مراحل زمنية مختلفة، وربطها بالتغيرات في الإطار القانوني والإصلاحات الجمركية، بهدف تقديم قراءة تحليلية شاملة لمدى الاستفادة من هذه السياسات في دعم النشاط الاستثماري في العراق.

المرحلة الأولى (2004-2010): هيمنة قطاع الاتصالات والخدمات اللوجستية كاستجابة للحاجة الملحة لربط العراق بالعالم، مع تركيز جغرافي في المدن الكبرى، لم يكن الانخفاض والتذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة ناتجاً عن ضعف التشريعات وحدها، وإنما عن ارتفاع درجة المخاطر الاستثمارية، وضعف البنية التحتية، وعدم استقرار البيئة الأمنية بعد عام 2003. ورغم إصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، فإن المستثمرين تعاملوا بحذر مع السوق العراقية نتيجة ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال، وعدم وضوح آليات تنفيذ التشريعات. وهذا يفسر محدودية استجابة الاستثمار الأجنبي للإصلاحات القانونية في السنوات الأولى، إذ إن التشريع يمثل شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار UNCTAD (2010).

المرحلة الثانية (2011-2014): شهدت هذه المرحلة تبايناً واضحاً في اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التفاعل بين العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية. ففي السنوات (2011–2013) أسهم التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط في تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة التدفقات الاستثمارية، ولاسيما في قطاع النفط بعد جولات التراخيص، إلا أن هذا التحسن كان قائماً على قطاع واحد، الأمر الذي جعل الاستثمار الأجنبي أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

ومع بداية عام 2014 تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط وتوسع العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المخاطر الاستثمارية، وتراجع الإنفاق الحكومي، وتأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع الاستثمارية، وهو ما انعكس بانخفاض ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2015 و2016.

وبدءاً من عامي 2017 و2018 ظهرت مؤشرات تعافٍ تدريجي نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن شروع الحكومة بتنفيذ إصلاحات إدارية وجمركية كان من أبرزها التوسع في تطبيق الأنظمة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات الجمركية، الأمر الذي أسهم في خفض تكاليف المعاملات وتعزيز ثقة المستثمرين. ومع ذلك، بقي هذا التعافي محدوداً بسبب استمرار التحديات المؤسسية وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، مما يشير إلى أن الإصلاحات التشريعية والإدارية، رغم أهميتها، لا تحقق آثاراً مستدامة إلا إذا اقترنت بإصلاحات مؤسسية شاملة تعزز استقرار بيئة الاستثمار.

المرحلة الثالثة (2015-2020): اتسمت هذه المرحلة بانتقال الاقتصاد العراقي من حالة الصدمة الاقتصادية إلى مرحلة التعافي التدريجي، إذ بدأت آثار الإصلاحات الإدارية والجمركية بالظهور بصورة أكثر وضوحاً مقارنة بالمراحل السابقة. فعلى الرغم من استمرار التحديات المالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في بداية المرحلة، فإن تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة السيطرة على معظم المناطق أسهما في تقليل درجة المخاطر الاستثمارية، وهو ما انعكس تدريجياً على قرارات المستثمرين الأجانب.

ومن الناحية الاقتصادية، مثلت الإصلاحات الجمركية، ولاسيما التوسع في تطبيق نظام الأسيكودا (ASYCUDA)، خطوة مهمة في تحسين كفاءة التخليص الجمركي وتقليل زمن إنجاز المعاملات وتعزيز الشفافية، الأمر الذي خفض جزءاً من تكاليف ممارسة الأعمال وساعد في تحسين بيئة الاستثمار. إلا أن ارتفاع تدفقات الاستثمار خلال هذه المرحلة لم يكن نتيجة الإصلاحات الجمركية وحدها، بل جاء أيضاً مدفوعاً بتحسن التوقعات الاقتصادية وعودة النشاط في بعض القطاعات الإنتاجية، مما يؤكد أن فاعلية الإصلاحات الجمركية تزداد عندما تتكامل مع الاستقرار الأمني والسياسات الاقتصادية الداعمة للاستثمار.

المرحلة الرابعة (2021-2024): تمثل هذه المرحلة بداية انتقال السياسة الاستثمارية في العراق من التركيز على استقطاب الاستثمارات المرتبطة بالقطاع النفطي إلى تشجيع الاستثمارات ذات الطابع التنموي في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والعقارات والنقل. ويعكس الارتفاع الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2023 و2024 تحسن مستوى ثقة المستثمرين، نتيجة استمرار الإصلاحات الإدارية والجمركية، وتوسيع نطاق التحول الرقمي، إلى جانب إطلاق مشاريع استراتيجية كبيرة عززت من جاذبية الاقتصاد العراقي.

ومع ذلك، فإن استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار يتطلب معالجة عدد من الاختلالات الهيكلية، وفي مقدمتها ضعف التنسيق المؤسسي، وتباين مستوى الخدمات بين المحافظات، واستمرار بعض التعقيدات الإدارية. لذلك، فإن استدامة الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد على زيادة التدفقات في الأجل القصير فحسب، وإنما على قدرة الاقتصاد العراقي على توفير بيئة استثمارية مستقرة، وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي ويعزز مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في النمو الاقتصادي.يظهر الجدول أن أعلى قيم للاستثمار الأجنبي

المباشر سُجلت في عامي 2018 (6,560 مليون دولار) و2024 (8,090 مليون دولار)، مما يعكس:

1. الفعالية المؤسسية: ارتباط التحسن المستدام بتطبيق نظام الأسيكودا والإصلاحات الرقمية وليس فقط بإصدار التشريعات.
2. التنويع الاقتصادي: كسر احتكار قطاع النفط للاستثمارات مع دخول لاعبين جدد في العقارات والطاقة المتجددة والنقل.
3. الشراكات الاستراتيجية: تحول في جغرافية الاستثمار نحو شراكات مع دول الخليج والصين وفرنسا، مما يعكس ثقة متزايدة في بيئة الأعمال العراقية.

تشير البيانات إلى أن القوانين الاستثمارية والإصلاحات الجمركية في العراق لم تحقق أثراً فورياً بعد 2004، حيث اتسمت المرحلة الأولى بضعف الاستجابة نتيجة التحديات المؤسسية والأمنية. إلا أن التأثير بدأ بالظهور تدريجياً بعد 2010 مع تحسن البيئة الاستثمارية، قبل أن يتعرض لانتكاسة حادة خلال صدمة 2015–2017. في المقابل، أظهرت الإصلاحات الجمركية الحديثة، خاصة التحول الرقمي عبر نظام الأسيكودا، قدرة أكبر على تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس أن فعالية الإصلاحات ترتبط بدرجة تطبيقها المؤسسي وليس بمجرد إصدارها التشريعي.

لا يمكن تقييم الإصلاحات الجمركية من خلال عدد القوانين أو الإجراءات التي أُقرت، وإنما من خلال أثرها في تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين كفاءة التجارة الخارجية وزيادة ثقة المستثمرين. فمن الناحية الاقتصادية، تؤدي الإجراءات الجمركية المعقدة وطول مدة التخليص إلى رفع تكلفة الاستثمار وزيادة درجة عدم اليقين، الأمر الذي يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وفي المقابل، فإن تبسيط الإجراءات، واعتماد الأنظمة الإلكترونية، وتوحيد المنافذ الحدودية، تسهم في تقليل الزمن والكلفة المرتبطين بعمليات الاستيراد والتصدير، مما يحسن ترتيب الدولة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال ويزيد من جاذبيتها الاستثمارية.

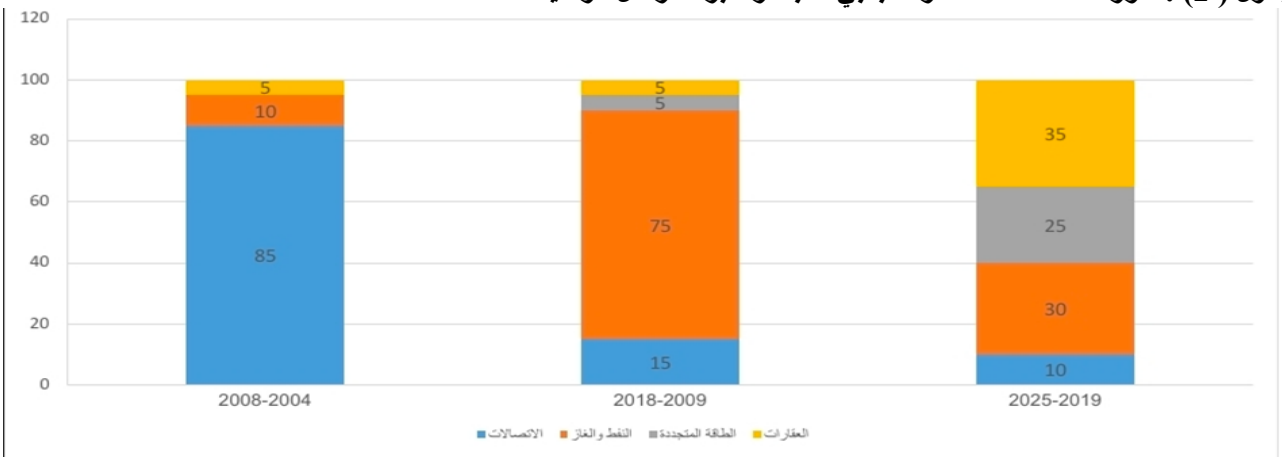
وفي الحالة العراقية، مثل تطبيق نظام الأسيكودا (ASYCUDA) نقطة تحول مهمة في مسار الإصلاح الجمركي، إذ أسهم في تعزيز الشفافية والحد من التدخلات اليدوية ورفع كفاءة الإدارة الجمركية. ومع ذلك، فإن الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات ظل محدوداً نسبياً بسبب استمرار عدد من المعوقات، منها ضعف التكامل بين المؤسسات الحكومية، وعدم اكتمال التحول الرقمي في جميع المنافذ الحدودية، فضلاً عن التحديات الأمنية والإدارية. لذلك، فإن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتطلب تكامل الإصلاحات الجمركية مع إصلاحات مؤسسية وتشريعية واقتصادية أوسع، بما يضمن توفير بيئة استثمارية مستقرة وقادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية.

ثانيا - تحليل الاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر

المرحلة الأولى: إعادة التأسيس (2004 - 2008) قطاع الاتصالات والخدمات اللوجستية

كانت الحاجة ملحة لربط العراق بالعالم، فدخلت شركات الاتصالات الإقليمية بقوة، تلتها شركات الخدمات التي تدعم التواجد الدولي في العراق.

الجدول (2) :تطور قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المراحل الزمنية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) - الملف القطري للعراق، الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق - التقارير السنوية.

المرحلة الثانية: طفرة الهيدروكربون (2009 - 2018) استخراج النفط والغاز

بعد جولات التراخيص، أصبح العراق وجهة عالمية لشركات الطاقة. هذه الفترة شهدت أعلى أرقام "دخول" رؤوس الأموال، لكنها كانت محصورة في "المناطق النفطية".

المرحلة الثالثة: التنويع والتحول الهيكلي (2019 - 2025) الطاقة المتجددة، النقل (طريق التنمية)، والمدن الذكية.

في عام 2023-2024: دخول استثمارات قطرية وإماراتية ضخمة في قطاع العقارات المطور والمدن السكنية (مثل مدينة الجواهري والغزلاني).

في عام 2024: بدأت الاستثمارات الأجنبية تتدفق نحو "الربط السككي" والموانئ (الفاو الكبير) ومشاريع الطاقة الشمسية (عقود مع TotalEnergies وشركات صينية).

ثالثا - الاتجاه الجغرافي (توزيع الاستثمارات حسب المناطق)

تميز التوزيع الجغرافي بالتركز الشديد في مناطق معينة نتيجة الاستقرار الأمني أو وجود الثروات النفطية:

جدول (3) : التوزيع الجغرافي للاستثمارات في العراق للفترة من 2004 – 2024

فترة الذروة	أبرز المشاريع	القطاعات المهيمنة	حصة الاستثمار	المحافظات	المنطق
2004 - 2009	البنية التحتية، المجمعات السكنية	متنوع (عقارات، تجارة، سياحة)	حصة الأسد في 2004-2014	أربيل (93%)، دهوك (7%)، السليمانية (ضعيفة)	إقليم كردستان
3202 – 2009	ميناء الفاو الكبير، حقول النفط	النفط والغاز، الموانئ، الخدمات اللوجستية	عالية جداً (النفط)	البصرة، ميسان، ذي قار	المحافظ الجنوبية
2023 - 2024	مدينة الجواهري، مشروع الرشيد	العقارات، الخدمات، المدن السكنية	متصاعدة (2023-2025)	بغداد	العاصمة بغداد
(نهاية) 2024	مدينة الغزلاني (الموصل)	إعادة الإعمار، الطاقة الشمسية، المدن الصناعية	ضعيفة → متحسنة	الأنبار، نينوى، صلاح الدين	المناطق الغربية والشمالي

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الهيئة الوطنية للاستثمار - الخارطة الاستثمارية للعراق، سنوات متفرقة.

المبحث الثالث: تقييم أثر الإصلاحات والقوانين الاستثمارية: التحديات والعقبات

أولاً- ضعف التنفيذ المؤسسي وضعف الشفافية ونقص الحماية القانونية :

1- غياب بيئة قضائية قوية ومستقلة يحمي المستثمر الأجنبي من المخاطر (IMF, Iraq Investment Policy Review, 2021).
2- النزاعات القانونية الطويلة تزيد من تكلفة الاستثمار وتحد من جاذبية السوق.
3- رغم وجود قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته، إلا أن التطبيق على أرض الواقع واجه بطء الإجراءات البيروقراطية (World Bank, Iraq Governance Indicators, 2022) وتعدد الجهات الرقابية والتداخل في الصلاحيات، مما أدى إلى تضارب القرارات وتأخير تراخيص المشاريع.

ثانياً- التركيز على القطاعات التقليدية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي

1- التذبذب الأمني في العراق وخاصة بعد 2003 أثر بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار (UNCTAD, Iraq Investment Report, 2020).
2- التغيرات السياسية المتكررة سببت توقف أو إلغاء بعض المشاريع الاستثمارية الأجنبية.
3- أغلب الاستثمارات الأجنبية تركزت في النفط والغاز، مع ضعف كبير في الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات.
4- هذا يعكس غياب استراتيجية وطنية واضحة لتنويع الاقتصاد، رغم وجود القوانين الداعمة.
5- المستثمرون يميلون للمناطق الأكثر استقراراً مثل إقليم كردستان، ما ترك باقي المحافظات خارج دائرة الاستفادة.

ثالثا- محدودية تأثير الإصلاحات الجمركية:

رغم إدخال نظام الأسيكودا (ASYCUDA) والرقمنة الجمركية، إلا أن:

1- بعض الإجراءات البيروقراطية ما تزال قائمة.
2- ضعف التكامل بين الجهات الحكومية أدى إلى عدم تسهيل دخول الاستثمارات.

الاستنتاجات

1. أثبت التحليل أن أثر الإصلاحات الجمركية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مستقلاً، وإنما ارتبط بدرجة تكاملها مع الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات المؤسسية، مما يشير إلى أن تحسين البيئة الاستثمارية يتطلب تبني حزمة متكاملة من السياسات بدلاً من الاعتماد على الإصلاحات التشريعية منفردة.
2. تذبذب صافي الاستثمار الأجنبي المباشر: أظهرت البيانات (2004–2024) تذبذبًا واضحًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي، مما يعكس تأثرها بالعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية، وعدم وجود استقرار طويل الأجل يجذب المستثمرين (البنك المركزي العراقي، 2024).
3. تركيز الاستثمار في قطاعات محدودة: معظم الاستثمار الأجنبي تركز في قطاع النفط والطاقة، مع ضعف في الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات، مما يعكس عدم تنويع الاقتصاد رغم وجود القوانين الداعمة (UNCTAD, 2020).
4. تأثير القوانين والإصلاحات محدد جزئيًا: القوانين الاستثمارية والإصلاحات الجمركية مثل قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 ونظام الأسيكودا ساهمت بشكل جزئي في جذب الاستثمارات، لكنها لم تحقق الاستفادة الكاملة بسبب ضعف التنفيذ المؤسسي، ونقص الحماية القانونية، والتداخل بين الجهات الرقابية (World Bank, 2022; IMF, 2021).
5. العوامل الأمنية والسياسية: عدم الاستقرار السياسي والأمني كان له أثر كبير في تحويل التدفقات الاستثمارية إلى

المناطق الأكثر استقرارًا مثل إقليم كردستان، مع تراجع الاستثمار في المحافظات الأخرى (UNCTAD, 2020).

6. نقص التنسيق المؤسسي: ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والبيروقراطية المعقدة حدّ من فعالية الإصلاحات، حتى مع وجود بيئة تشريعية مناسبة (World Bank, Iraq Governance Indicators, 2022)

التوصيات

1. استكمال التحول الرقمي في جميع المنافذ الحدودية وربطها إلكترونياً بالهيئة الوطنية للاستثمار والجهات الضريبية لتقليل زمن إنجاز المعاملات وتعزيز ثقة المستثمرين.
2. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني: اتخاذ خطوات لضمان بيئة آمنة ومستقرة لتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في جميع المناطق.
3. تطوير البيئة المؤسسية: تبسيط الإجراءات البيروقراطية بالإضافة الى تعزيز الرقابة على تطبيق القوانين الاستثمارية بشكل فعال، وإنشاء جهة مركزية لتنسيق الاستثمار الأجنبي وحماية المستثمرين.
4. تنويع القطاعات الاستثمارية: تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات لتقليل الاعتماد على النفط وزيادة أثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية.
5. تعزيز الشفافية والحماية القانونية: وضع آليات قضائية واضحة وسريعة لحماية المستثمرين الأجانب من المخاطر القانونية والمالية.
6. استفادة فعالة من الإصلاحات الجمركية: تحسين التكامل بين الجهات الحكومية، وتطوير نظام الأسيكودا لتقليل الوقت والتكاليف على المستثمرين.
7. وضع استراتيجية وطنية للاستثمار الأجنبي: توجيه القوانين والإصلاحات لتحقيق استدامة الاستثمار، وتحديد أهداف واضحة لكل قطاع ومراقبة الأداء سنويًا.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد.

References:

1. Al-Bank al-Markazi al-Iraqi (CBI): Taqrir Mizan al-Madfu‘at al-Sanawi, alladhi yufassil al-tadaffuqat al-maliyya hasab tabi‘at al-nashat.
2. Mu’assasat “fDi Markets”: allati waththaqat wusul al-istithmarat al-mu‘lana fi al-‘Iraq ila arqam qiyasiyya fi qita‘at ghayr naftiyya khilal ‘am 2024.
3. Al-Hay’a al-Wataniyya lil-Istithmar fi al-‘Iraq (NIC): “Kharitat al-Istithmar” al-sanawiyya wa-al-taqarir al-sadira fi ‘amay 2022 wa 2023 bi-sha’n al-mashari‘ al-mujaza.
4. Reem Shakir Kitab, *Tahlil Ta’thir Nizam ASYCUDA fi Ta‘ziz al-Raqmana al-Jumrukiyya: Muqaraba Tatbiqiyya ‘ala Halat al-‘Iraq lil-Mudda (2013–2023)*, *Al-Majalla al-‘Iraqiyya lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya*, al-‘adad 88, safha 3.
5. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2021). International Economics: Theory and Policy. 12th Edition. Pearson.
6. Blanchard, O. (2023). Macroeconomics. 9th Edition. Pearson.
7. Dunning, J. H. (2008). Multinational Enterprises and the Global Economy. 2nd Edition. Edward Elgar.
8. Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2022). Basic Econometrics. 6th Edition. McGraw-Hill Education.
9. Hill, C. W. L. (2022). International Business: Competing in the Global Marketplace. 13th Edition. McGraw-Hill Education.
10. IMF. (2021). Iraq Investment Policy Review. International Monetary Fund.
11. Salvatore, D. (2020). International Economics. 13th Edition. Wiley.
12. UNCTAD. (2020). Iraq Investment Report. United Nations Conference on Trade and Development.
13. Wheeler, D., & Mody, A. (1992). International Investment Location Decisions: The Case of U.S. Firms. Journal of International Economics, 33(1–2), 57–76.
14. WTO (2023). Trade and Geopolitical Uncertainty: Trends and Implications.